A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الدورة العاشرة

22–24 يونيو/حزيران 2021

آثار السياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالبذور

بيان المحتويات

الفقرات

أولاً – مقدمة 1-3

ثانيًا – استخدام المصطلحات..... 4-6

ثالثًا – معلومات أساسية 7-9

رابعًا – الأساليب المستخدمة 10-15

خامسًا – النتائج والاستنتاجات الرئيسية 16-30

سادسًا – التوجيهات المطلوبة.....31

يمكن الاطلاع على الوثائق على موقع المنظمة www.fao.org

أولاً – مقدمة

1- نظرت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة)، في دورتها الأخيرة، في الوثيقة بعنوان *حالة السياسات والقوانين الخاصة بالبذور واتجاهاتها*[1] (المشار إليها فيما بعد بعبارة "الدراسة الأولية")، وأحاطت علمًا بالاستعراض المضطلع به.[2] وطلبت من المنظمة أن تجري، بالتنسيق مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة) وبالتشاور مع الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، دراسات حالة متعمّقة لكي تنظر فيها جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (جماعة العمل) في دورتها المقبلة. وينبغي لدراسات الحالة هذه أن تتناول آثار السياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالبذور على:

(1) تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على مستوى المزرعة،

(2) وحصول أصحاب الحيازات الصغيرة على موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة كافية ومتنوعة ومكيّفة محليًا وبأسعار معقولة، بما في ذلك الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين،

(3) والأمن الغذائي والتغذية تحت إطار مختلف نظم البذور.

2- وطلبت الهيئة أيضًا إلى منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) توضيح مصطلح "نظم بذور المزارعين"، ومصطلح "نظم البذور غير الرسمية"، ومصطلح "نظم البذور الرسمية"، ومصطلح "نظم البذور المتكاملة"، مع مراعاة التقارير المقدمة من الأعضاء والمراقبين.[3]

3- وتقدم هذه الوثيقة موجزًا لدراسة عن تنفيذ السياسات والقوانين الخاصة بالبذور، وتناقش الآثار الممكنة للنتائج على تنوع الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. ويمكن الاطلاع على الدراسة بعنوان *أثر تنفيذ التشريعات الخاصة بالبذور على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة* في الوثيقة CGRFA/WG-PGR-10/21/3/Inf.1.

ثانيًا – استخدام المصطلحات

4- تسعى السياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالبذور إلى طمأنة المزارعين بشأن جودة البذور ومواد الزراعة، خاصة هوية الأصناف. وعادة ما تقوم البلدان بتعيين وتكليف سلطات مختصة لإنفاذ المعايير المتعلقة بإنتاج البذور وجودتها. ويشار إلى هذه المجموعة من السلطات، والبذور ومواد الزراعة التي تشملها الصكوك التنظيمية، وشبكة المنظمات التي تعمل على تكاثر أصناف المحاصيل وتنتج البذور وتضمن جودتها وتسوقها وتوزعها، باسم نظام البذور الرسمي.

5- وفي الوقت الذي لا توجد فيه تعاريف مقبولة عالميًا لأنواع مختلفة من نظم البذور، فإن نظم بذور المزارعين أو نظم البذور غير الرسمية تشير عمومًا إلى عمليات إنتاج البذور وتسويقها التي لا يجري فيها استخدام الأطر التنظيمية أو اتباعها. وبموجب النظم غير الرسمية، يتم إنتاج عدد عناصر تكاثر الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين وأصناف النباتات، التي ربما تكون قد استحدثت في الأصل وأطلقت ضمن إطار النظام الرسمي أو نشأت من خلال انتقاء المزارعين أو عن طريق الانتقاء الطبيعي، أو إكثارها أو بيعها أو تبادلها أو توزيعها دون تسجيل أو تفتيش أو إجراءات رقابة

[1] الوثيقة CGRFA-17/19/9.3.

[2] الوثيقة CGRFA-17/19/9.3/Inf.1.

[3] الفقرة 67 من الوثيقة CGRFA-17/19/Report.

من قبل سلطة مختصة بالبذور. وتقوم قنوات متنوعة، بما فيها الإنتاج الأسري وعمليات التبادل بين المزارعين وعمليات البيع في الأسواق المحلية، بتوفير إمدادات البذور ومواد الزراعة في نظم بذور المزارعين. وتشير نظم البذور المتكاملة إلى أنواع التعايش الموجودة بين النظم الرسمية ونظم المزارعين. وقد ينشأ هذا التعايش من تلقاء نفسه أو يمكن أن يتعزّز بفضل أنشطة تتسم بالتنسيق.[4]

6- وفي العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، يتم الحصول على نسبة كبيرة من البذور ومواد الزراعة للمحاصيل الأساسية، إن لم يكن معظمها، وقرابة كل المحاصيل المهملة وغير المستغلة بشكل كافٍ، من نظم بذور المزارعين. ومن هذا المنطلق، تضطلع نظم البذور غير الرسمية بدور مهم في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام، خاصة الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين.[5]

ثالثًا – معلومات أساسية

7- استعرضت الدراسة الأولية التي أجريت في عام 2018 نصوص التشريعات الخاصة بالبذور في 94 من البلدان، تشمل جميع الأقاليم ومنظمتين إقليميتين (جماعة دول الأنديز والاتحاد الأوروبي)، والمخزنة في قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة (FAOLEX)، في وضوء 15 سؤالًا للتأكد من الآثار التي يمكن أن تترتب عن الصكوك المتعلقة بتنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، خاصة بالأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين، في المزارع. وتناولت هذه الأسئلة: (1) نطاق التشريعات الخاصة بالبذور؛ (2) ومتطلبات تسجيل أصناف المحاصيل قبل تسويقها؛ (3) ووجود نظام لمراقبة جودة البذور؛ (4) وتمثيل المزارعين في الأجهزة الرئاسية للسلطات الوطنية المعنية بالبذور. وقدمت بالنسبة إلى كل سؤال مجموعة من الإجابات الممكنة تبرز نطاق أحكام التشريعات الممكنة.

8- وجاءت النتائج التي خلصت إليها الدراسة الأولية والموجزة تحت إطار خمسة معايير رئيسية، على النحو التالي:

(1) *متطلبات التسجيل* لمنتجي البذور. طُلب من منتجي البذور، في ما يقارب ثلاثة أرباع البلدان التي شملتها الدراسة، التسجيل لدى وكالة حكومية معيّنة من أجل العمل.

(2) *تسجيل الأصناف*. يشترط تسجيل تنوع المحاصيل بالنسبة إلى الإنتاج التجاري أو بيع بذور ومواد زرع أصناف المحاصيل في 74 في المائة من البلدان المستعرضة. وغالبًا ما تشمل متطلبات التسجيل التمايز والاتساق والاستقرار، وعلى نحو أقل تواترًا القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام. وقد تشكل متطلبات التمايز والاتساق والاستقرار واختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام، عقبات كبيرة بالنسبة إلى الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين التي غالبًا ما لا تستوفي هذه المعايير.

(3) مراقبة *جودة البذور*. اشترطت 77 في المائة من البلدان شكلًا من أشكال مراقبة جودة البذور من أجل تسويقها، وطلبت 62 في المائة منها على وجه التحديد إصدار شهادات خاصة بالبذور. وفي 29 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة، تم بشكل صريح حظر بيع البذور غير المعتمدة. ونظرًا إلى أن صغار

[4] Louwaars, N., P. Le Coënt, and T. Obsorne. 2009. Seed systems and PGRFA. Thematic background study for the Second Report on the State of the World's Plant Genetic Resources

[5] Voluntary Guidelines for the Conservation and Sustainable Use of Farmers' Varieties/Landraces

المزارعين قد يجدون صعوبة في الحصول على شهادات ذات صلة، فإن مراقبة جودة البذور قد تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على هؤلاء المزارعين إنتاج البذور المعترف بها قانونيًا. ومن شأن ذلك أن يشكّل عقبة إضافية أمام بيع بذور الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين التي عادة ما تفتقر إلى جودة مضمونة، ومن ثم قد تؤثر على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

(4) *التمثيل في أجهزة صنع القرار*. في 35 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة، اشترط أن يكون ممثلو منتجي البذور من بين أعضاء الجهاز الرئاسي أو مجلس إدارة السلطة الوطنية المعنية بالبذور، بينما اشتُرطت عضوية ممثلي مستهلكي البذور (المزارعون) في هذه الأجهزة في 28 في المائة من البلدان. ويفترض أنه كلّما زاد عدد المزارعين المشاركين في عملية صنع القرار، زادت فرص إثراء عملية وضع السياسات وتنفيذها بوجهات نظرهم، وبالتالي، فرص أن تصب في مصلحتهم.

(5) *جوانب متعددة من التشريعات الخاصة بالبذور مجتمعة*. في الوقت الذي كان فيه لدى 26 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة نظام تسجيل إجباري بالنسبة إلى جميع أصناف كل محصول من المحاصيل التي يتم بيعها، فإنها أقرت أيضًا بنظم بذور المزارعين في مستنداتها القانونية. وهذا يعني أن التشريعات الخاصة بالبذور في بعض البلدان قد تدعم بشكل صريح في الوقت ذاته كلًا من النظام الرسمي ونظام بذور المزارعين. وعلى عكس ذلك، اشترطت 28 في المائة من البلدان تسجيل جميع أصناف كل محصول من المحاصيل وإصدار شهادات لبذورها كشرط مسبق لتسويقها، ممّا يعني بالتالي أن تسويق جميع البذور يخضع للوائح.

9- ولم تنظر الدراسة الأولية في الطريقة التي يتم بها تنفيذ السياسات والقوانين الخاصة بالبذور وإنفاذها، ولم تعمد إلى تحليل الممارسات الإدارية التي تعتمدها السلطات الوطنية. وبالنسبة إلى بلدان كثيرة، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان يمكن تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين كأصناف وما إذا كان بالإمكان إنتاج بذور هذه الأصناف أو تبادلها تجاريًا. ونتيجة لذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى النظر في التنفيذ الفعلي للأحكام التنظيمية وعمل الآليات ذات الصلة. ومن شأن النتائج التي يتم التوصل إليها أن توفر معلومات إضافية للنتائج التي خلصت إليها الدراسة الأولية وأن تمكّن من تكوين فهم أفضل لكيفية تأثير السياسات والقوانين الخاصة بالبذور على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، خاصة في المزارع.

رابعًا – الأساليب المستخدمة

10- لقد استخدمت إمكانية تسويق أو تبادل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين بشكل قانوني كمعيار لتحديد ما إذا كانت أحكام السياسات والقوانين الخاصة بالبذور مواتية للتنوع في المزارع. وعلى هذا الأساس ، حددت مجموعتان من البلدان انطلاقًا من الدراسة الأولية. وتعتمد إحدى المجموعتين، التي تتألف من 12 من البلدان، أحكامًا تشريعية من شأن تأثيرها المحتمل، في حال تنفيذها تنفيذًا كاملًا، أن يتمثل في تقييد استخدام الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. وتوخيًا للإيجاز، يشير هذا التقرير إلى هذه المجموعة على أنها "تقييدية". في حين لدى المجموعة الأخرى، التي تتألف 26 من البلدان، أحكامًا يمكن أن تؤدي إلى تعزيز التنوع أو على الأقل عدم الحد منه. ويشير هذا التقرير إلى هذه المجموعة على أنها "مواتية".

11- وصُنِّفت البلدان الـــ 12 في المجموعة "التقييدية" بالاستناد إلى ثلاثة معايير، وهي: (أ) يشمل نطاق الصكوك التنظيمية للبذور جميع البذور ومواد الزراعة الموجودة في البلاد، أي أنه لم تكن هناك إعفاءات ممنوحة إلى أنواع معينة من المحاصيل أو فئات من البذور؛ (ب) كان هناك نظام تسجيل إجباري لكل الأصناف؛ (ج) لا يبدو من الممكن تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. وأما المعيار الوحيد لإدراج البلدان الـــ 26 في المجموعة "المواتية" فتمثل في أن تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين بدا أمرًا ممكنًا. وأجريت دراسة استقصائية لهذه البلدان الـــ 38 لتحديد ما إذا كانت الافتراضات بشأن المعايير الكامنة وراء التقييد أو عدمه وتأثيراتها على الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين صحيحة.

12- وتم إعداد استبيان[6] جمّع 14 سؤالاً في ثلاثة مواضيع، وهي: تسجيل أصناف المحاصيل؛ وضمان جودة البذور؛ والترويج للأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين و/أو بيعها. وقُسِّم الموضوع الأول كذلك إلى موضوعين فرعيين، وهما: تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين وإنفاذ اللوائح الخاصة بتسجيل أصناف المحاصيل. كما قُسِّم الموضوع الثاني إلى موضوعين فرعيين، وهما إنفاذ اللوائح الخاصة بضمان جودة البذور والنظم البديلة لضمان جودة البذور. وكانت الأسئلة في الغالب مغلقة، إذ أتيح اختيار محدد للإجابات الممكنة، وإن كان بعض الأسئلة المفتوحة يستدعي إجابات وأمثلة مفصّلة بدرجة أكبر. وسعيًا إلى تنسيق الردود، أرفق الاستبيان بتعاريف للمصطلحات الرئيسية. ولغرض الاستبيان، تم تعريف الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين على أنها أصناف غير متجانسة من الناحيتين الوراثية والمظهرية في كثير من الأحيان، ومعترف بها أو مرتبطة باستخدامات ومعارف وعادات ولهجات واحتفالات تقليدية للأشخاص الذين سهروا على تطويرها ويستمرون في زراعتها. ونظرًا إلى عدم وجود تجانس بين الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين، فإن هذه الأخيرة لا تميل إلى استيفاء متطلبات التمايز والاتساق والاستقرار لمعظم القوانين/السياسات الخاصة بالبذور.

13- وأجري الاستبيان باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. وأرسل، في ما يخص كل بلد، إلى جهة الاتصال الوطنية المعنية رسميًا لرصد خطة العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، مشفوعًا بطلب ملء الاستبيان بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية بالبذور التابعين لها.

14- ومن أصل البلدان الـ 38 التي حددتها الدراسة الأولية، لم تشمل الدراسة الاستقصائية الحالية سوى البلدان الـ 30 التي بادرت بشكل رسمي إلى تعيين جهات اتصال وطنية. ووردت الاستبيانات المستكملة من 18 جهات اتصال وطنية من كلٍ من أفريقيا (5)، وآسيا (4)، وأوروبا (3)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (5)، وأمريكا الشمالية (1). وكانت 7 من البلدان (2 من أفريقيا، و1 من آسيا، و4 من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) تنتمي إلى المجموعة التي اعتبر أن أطرها القانونية يمكن أن تكون "تقييدية"، في حين انحدرت البلدان الـ 11 المتبقية من المجموعة التي اعتبر أن أطرها القانونية يمكن أن تكون "مواتية" (3 من كلٍ من أفريقيا وآسيا وأوروبا، و1 من كلٍ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن أمريكا الشمالية).

[6] الوثيقة CGRFA/WG-PGR-10/21/3/Inf.1.

15- ولم تتناول هذه المنهجية القائمة على الاستبيان، التي عرضت على الحكومات الوطنية، تأثيرات السياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالبذور على الأمن الغذائي والتغذية، ولم تعمد إلى تقييم إمكانية حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على موارد وراثية نباتية كافية ومتنوعة ومكيّفة محليًا وبأسعار معقولة، بما في ذلك الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين.

خامسًا - النتائج والاستنتاجات الرئيسية

16- **لم تكن التباينات بين مجموعتي البلدان التي اعتبر أن أطرها القانونية يمكن أن تكون "تقييدية" وأن تكون "مواتية" في مجال تنفيذ القوانين والسياسات الخاصة بالبذور جلية كما كانت توحي بذلك أحكام الصكوك التنظيمية المتعلقة بالبذور الخاصة بكل منها.** فعلى سبيل المثال، وحتى بالنسبة إلى أكبر مجال للاختلاف المفترض في الصكوك التنظيمية الخاصة بالبذور، أي القدرة على تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين، ردت أربعة من البلدان الـ7 التي يمكن أن تكون أطرها القانونية "تقييدية" بأن تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين مسألة ممكنة من الناحية القانونية. وهكذا، لم تؤكد النتائج التي خلصت إليها الدراسة افتراض وجود درجة عالية من التجانس ضمن مجموعتي البلدان التي يفترض أنها متباينة. وهذه مسألة مفهومة بالنظر إلى أن القوانين الخاصة بالبذور عادة ما لا تستبعد بشكل صريح الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين من عملية التسجيل. وأيًا كان الأمر، فإن الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين لن تستوفي في غالبً الأحيان متطلبات التسجيل، ممّا يعني أن تسجيلها قد لا يكون أمرًا ممكنًا من الناحية العملية.

17- ومن ثم، فإن أحكام الصكوك التنظيمية الخاص بالبذور المستخدمة في التصنيف لم تكن معايير حساسة بدرجة كافية للتنبؤ بكيفية تأثير تنفيذها في أرض الواقع على تنوع الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. ويجب أن تقوم عملية أخذ العينات لأي دراسات تجرى في المستقبل على معايير أخرى أكثر حساسية من شأنها مراعاة التباينات داخل البلدان – مثلما تفعل البلدان، في واقع الأمر، لتنفيذ اللوائح بشكل مختلف باختلاف المحاصيل. فعلى سبيل المثال، تخضع المحاصيل التي تتميز بقيمة أعلى للوائح صارمة أكثر من المحاصيل الأساسية.

18- **وليس ثمة ما يشير إلى خضوع تسويق بذور الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين غير المسجّلة، للتقييد من خلال تنفيذ أو إنفاذ قوانين أو سياسات خاصة بالبذور.** ولم تبلّغ 8 بلدان (4 من كل مجموعة) عن اتخاذ أي إجراءات ضد بيع أصناف غير مسجّلة. وحيثما اتخذت إجراءات عقابية ضد بيع أصناف غير مسجّلة، تعلّق ذلك في معظمه بالأنواع الصناعية (كفول الصويا على سبيل الذكر) أو الأنواع المستخدمة في البستنة (كالخضار على سبيل المثال)، من دون أي إشارة إلى أن الإجراءات العقابية كانت تستهدف على وجه التحديد الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. وواقع الأمر أن إنفاذ السياسات والقوانين واللوائح الخاصة بالبذور يبدو يركز في المقام الأول على المحاصيل "ذات القيمة العالية"، بدلا من الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين غير المسجّلة.

19- وفي الوقت الذي كان فيه تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين مسألة صعبة في كثير من الأحيان- في البلدان التي تعتمد قوانين/سياسات بذور "تقييدية" و"مواتية" على حد سواء – فإنه غالبًا ما كانت الوكالات المعنية القائمة على الإنفاذ تطبق بشكل جزئي فحسب القوانين والسياسات الخاصة بالبذور (بالنسبة إلى محاصيل معينة مثلًا) أو لا تطبقها على الأطلاق. وبينما لم تبلّغ 8 بلدان (4 من كل مجموعة) عن اتخاذ أي إجراءات ضد تسويق أصناف غير

مسجّلة، أشارت 5 بلدان فقط من أصل 18 بلدًا إلى أنها ستتخذ على الدوام إجراءات إنفاذ بعد إبلاغها بتسويق أصناف غير مسجّلة.

20- إلّا أن عدم إنفاذ اللوائح التي تحظر تسويق بذور معينة لا يعني بالضرورة أن هذه اللوائح ليس لها أي تأثير. وحتى حيثما لا يجري إنفاذ اللوائح، يجوز للمواطنين الامتناع عن القيام بأعمال محظورة، كتسويق الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين غير المسجلة على سبيل المثال، من أجل الامتثال للقانون أو التوجيهات.

21- وسُجلت ثلاث حالات فقط حاول فيها المزارعون تسجيل أصناف/سلالات أصلية للمزارعين ولكن محاولتهم هذه باءت بالفشل. وإن الأسباب المذكورة المستند إليها لرفض التسجيل تمثلت على وجه التحديد في قابلية الإصابة بالمرض، وأوجه التباين بين وصف الصنف وما لوحظ في الميدان، وعدم وجود ترخيص بذلك من المجتمع المحلي مصدر الصنف؛ ومن شأن هذه الأسباب أن تمنع تسجيل أي صنف آخر بغض النظر عن كيفية تربيته أو الجهة التي تقوم بذلك. ولكن العدد المنخفض على ما يبدو للحالات التي لم تنجح فيها عملية تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين لا يعني بالضرورة أن متطلبات التسجيل لا تنطوي على أي تأثير. وواقع الأمر أن المزارعين قد لا يحاولون، بسبب متطلبات التمايز والاتساق والاستقرار واختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام لأصناف بعض أنواع النباتات، تسجيل أصناف/سلالات أصلية للمزارعين، إلّا إذا نصّ القانون بشكل صريح على ذلك، من خلال على سبيل المثال تعديل متطلبات التمايز والاتساق والاستقرار.

22- وفي الحالات التي أعربت فيها مجموعات أو منظمات المزارعين عن اهتمامها بتسجيل أصناف/سلالات أصلية للمزارعين، ولكن حيثما أصبح من الصعب أو المكلّف القيام بذلك بسبب اللوائح، لم يكن هناك ما يشير إلى أنه تم منع بيع أصناف/سلالات أصلية للمزارعين أو تبادلها بشكل غير رسمي؛ إذ تم بيعها وتبادلها دون أي تسجيل يذكر.

23- وكانت لدى عدد من البلدان تشريعات تتضمن أحكامًا تحمي ممارسات، من قبيل بيع البذور فيما بين المزارعين، أو كانت لديها أحكام تعفي بصورة فعلية المحاصيل التي تنطوي على قيمة تجارية أقل ونظم البذور غير الرسمية التي تباع فيها بذورها من نطاق تطبيق اللائحة. ومن هذا المنطلق، يمكن استنتاج أن إنفاذ السياسات والقوانين واللوائح الوطنية لم يكن يستهدف في العادة الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين، على الأقل في العدد المحدود من البلدان التي تم تحليلها، وبالتالي فإن أي تأثير سلبي يطال تنوع الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين قد يكون بسيطًا.

24- **وإن عدم وجود قيود لا يعني بالضرورة الترويج النشط للأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين.** ويعزى ذلك إلى أنه من أصل البلدان الـ 12 (4 بلدان "تقييدية" و8 بلدان "مواتية") حيث أشير إلى أن تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين أمر ممكن، لم تسجل 5 بلدان (2 منها "تقييدية" و3 "مواتية") أيًا من الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. وقد يكون مرد ذلك قلة الاهتمام أو الحاجة أو الموارد البشرية أو المادية اللازمة لتسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. كما قد يعود عدم تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين، رغم وجود فرصة فعل ذلك، إلى قلة الحوافز. وقد ينطبق ذلك، في حال لم تكن هناك، على سبيل المثال، أية منافع ملموسة، على غرار ارتفاع الأسعار أو زيادة الحصة في السوق، قد تنشأ عن الاستثمارات الإضافية في ما يلزم من وقت وموارد لتسجيل أصناف المحاصيل.

25- وأبلغت 3 بلدان فقط عن وجود أحكام لتشجيع إنتاج الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين أو بيعها، بينما أبلغت 6 بلدان عن إجراءات أكثر تبسيطًا على العموم لتسجيل أصناف/سلالات أصلية للمزارعين مختلفة عن الأصناف الأخرى. ولعلّه من الجدير بالاهتمام أن تكرس البلدان جهودًا لتحفيز زيادة تسويق الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين.

26- **وقد لا تسعى مجموعات المزارعين أو المنظمات الأخرى إلى تسجيل أصناف/سلالات أصلية للمزارعين.** ففي 7 بلدان من البلدان الـ 12 التي أشير فيها إلى أن التسجيل أمر ممكن، لم يبلّغ عن وجود حالات طلبت فيها مجموعات المزارعين أو منظمات أخرى تسجيل أصناف/سلالات أصلية للمزارعين. وقد تعزى قلّة الطلبات إلى الأسباب المذكورة أعلاه – قد تكون مهمة تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين متعبة للغاية بالنسبة إلى مجموعات المزارعين، أو قد لا تكون المنافع المجنية تستحق عناء بذل جهود إضافية. ويمكن استنتاج أنه في الحالات التي لا يكون فيها إنفاذ تسجيل الأصناف إلزاميًا بالنسبة إلى كل المحاصيل والأصناف أو لا يتم إنفاذه بصرامة، فقد لا تكون هناك حوافز قوية لتسجيل الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين. وكما لوحظ في أحد البلدان، حيث لم تسجّل أصناف/سلالات أصلية للمزارعين، ولكن تم الترويج لها وتسويقها على نطاق واسع من جانب المنظمات غير الحكومية ومجموعات المزارعين، فقد اعتبر تسجيل الأصناف "غير ضروري" لتعزيز إنتاج و/أو بيع بذور الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين.

27- **وتستند هذه النتائج إلى عينة صغيرة نسبيًا تتألف من 18 من البلدان قامت جهات الاتصال الوطنية التابعة لها بالرد على الدراسة الاستقصائية. ولا تمثل العينة جميع البلدان التي تعتمد قوانين وسياسات خاصة بالبذور، ولا تعكس كل السيناريوهات الممكنة للقوانين والسياسات الخاصة بالبذور.** وفي الوقت الذي كان يتوقع فيه أن تبرز جهات الاتصال الوطنية، التي ردت على الدراسة الاستقصائية، جميع جوانب تنفيذ القوانين والسياسات الخاصة بالبذور في البلدان التابعة لها وأن تتشاور مع السلطات الوطنية المعنية بالبذور وربما مع أصحاب مصلحة آخرين، حسب الاقتضاء تحقيقًا لهذا الغرض، فإن مدى قيامها بذلك فعلاً غير واضح. ولتكوين صورة أوضح عن الآثار الممكن أن تنشأ عن تنفيذ سياسات وقوانين خاصة بالبذور، قد يتعين إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة أوسع نطاقًا وأكثر تنوعًا من أصحاب المصلحة لكل بلد من البلدان المشاركة. ومن ثم، ينبغي عدم اعتبار هذه النتائج نهائية، بل خطوة أولى نحو بلورة فرضيات من أجل إجراء دراسة أكثر دقة في المستقبل لأي علاقات ممكنة بين تنفيذ السياسات والقوانين الخاصة بالبذور من جهة، وتنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المتاحة للمزارعين والمستخدمة من قبلهم من جهة أخرى.

28- **وثمة عوامل عديدة، مثل السياسات الزراعية أو التوسع الحضري أو تنمية الأسواق أو التغير الاجتماعي، تؤثر على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.** ولذلك، يجب أخذ تأثيراتها في الحسبان في أي اعتبارات للآثار الممكنة للسياسات والقوانين الخاصة بالبذور على نطاق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المتاحة للمزارعين. كما ينبغي مراعاة أنه يمكن للسياسات والقوانين الخاصة بالبذور أن تنطوي في الواقع على آثار إيجابية، وإن كانت غير مباشرة، بالنسبة إلى تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويعزى ذلك إلى أن القدرة على التنبؤ التي تتيحها قد تكون بمثابة حوافز بالنسبة إلى قطاع البذور الرسمي لإنتاج أو استيراد أصناف جديدة، وهي آثار قد لا تكون جلية على الفور.

29- ويمكن للأدلة التي جُمِّعت على مدى فترات زمنية أطول أن تؤدي إلى تحسين فهم الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها التغييرات التي تطرأ على التشريعات الخاصة بالبذور على تنوع إمدادات البذور. إلّا أن الاستنتاجات المنبثقة عن هذه الدراسة المطولة لتنفيذ السياسات قد تتأثر بقلة البيانات الأساسية المضبوطة المتاحة بخصوص تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قبل سنّ السياسات والقوانين الخاصة بالبذور. وهذا من شأنه أن يجعل تقدير أي تغييرات لاحقة وإقامة علاقات سببية عملية صعبة.

30- وينبغي لأي دراسة يضطلع بها في المستقبل بشأن آثار السياسات والقوانين الخاصة بالبذور ألّا تستخدم أدلة بالوكالة، ولكن أن تستعلم مباشرة من أصحاب المصلحة المتعددين – كالمزارعين ومنتجي البذور والسلطات المعنية بالبذور ومربي النباتات ووكلاء الإرشاد الزراعي، على سبيل الذكر لا الحصر.

سادسًا – التوجيهات المطلوبة

31- قد ترغب جماعة العمل في القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علمًا بالدراسة؛

(ب) والتوصية بأن تطلب الهيئة إلى المنظمة تقديم الدعم للبلدان من أجل وضع أو مراجعة سياساتها وتشريعاتها الوطنية الخاصة بالبذور، مع مراعاة *الدليل الطوعي بشأن وضع السياسات الوطنية الخاصة بالبذور* الصادر عن الهيئة.